الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/52/514
S/1997/815
22 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN AND SPANISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البنود ٥٨، و ٦٠، و ٩٧، ٩٨ و ١٥٧ من جدول الأعمال
إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
تعزيز منظومة الأمم المتحدة
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
البيئة والتنمية المستدامة
إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة
إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي
وكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نرفق لكم نص الإعلان المشترك الصادر عن وزيري خارجية الاتحاد الروسي وكوستاريكا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (انظر المرفق).

ونكون ممتنين لو عمم نص هذا الإعلان ورسالتنا بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٥٨، و ٦٠، و ٩٧، و ٩٨ و ١٥٧ من جدول الأعمال. ومن وثائق مجلس الأمن.

وننتهز هذه المناسبة لنعرب لسعادتكم عن فائق الاحترام.

(توقيع) س. لافروف
السفير
الممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى منظمة الأمم المتحدة

(توقيع) ف. بيروكال سوتو
السفير
الممثل الدائم
لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

مرفق

إعلان مشترك صادر عن وزيري خارجية روسيا وكوستاريكا في موسكو في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

قام الدكتور فرناندو إ. نارانخو فيالوبوس، وزير الخارجية والعبادة في جمهورية كوستاريكا بزيارة الاتحاد الروسي في الفترة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

وفي سياق هذه الزيارة الرسمية الأولى التي جرت على هذا المستوى في كامل تاريخ العلاقات الروسية - الكوستاريكية، أكد وزير خارجية روسيا إ. م. بريماكوف ووزير خارجية كوستاريكا ف. نارانخو فيالوبوس أهمية الاتصالات والروابط بين الدولتين التي تزيد تقاليدها عن قرن كامل، والتي يجري الاحتفال بذكراها السنوية الـ ١٢٥ هذا العام في كلا البلدين على نطاق واسع.

وقد أشير إلى أن كوستاريكا كان البلد الأول، من بين دول أمريكا الوسطى، الذي أنشأ ونمى العلاقات مع روسيا. وأن استقرار ونضج هذه العلاقات يشكلان الأساس الوطيد للاستمرار في تنمية الحوار السياسي وتوسيع التعاون بين الدولتين.

وقد اجتمع الطرفان على أنه يجب على روسيا وكوستاريكا من الآن فصاعدا أن يواصلا تعميق علاقاتهما وأن يؤيدا نشاط جهود المجتمع الدولي التي تبذل لتعزيز السلام عن طريق التنفيذ الدقيق للالتزامات المنبثقة من ميثاق الأمم المتحدة وقواعد المجتمع الدولي المعترف بها عالميا.

وقد أعربا عن تأييدهما لنظام عالمي جديد يتسم بمزيد من الديمقراطية يقوم على أساس تعزيز الأمن الجماعي، وتنمية التعاون في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والايكولوجية وفي مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

وبعد أن أشارا إلى أن بلديهما دولتان مؤسستان لمنظمة الأمم المتحدة ويشاركان بنشاط في أعمال مجلس الأمن، أولى الوزيران عناية خاصة للمسائل المتعلقة بإصلاح وتعزيز المنظمة. وفي هذا الصدد، قيما إيجابيا اقتراح الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة وأكدا على أهمية العمل بنهج متكامل للاصلاح، يأخذ في الاعتبار جميع المقترحات المقدمة بغية تحقيق فعالية أكبر للمنظمة.

وأكد الوزيران على أن الجزاءات التي يطبقها مجلس الأمن هي وسيلة من الوسائل التي يمكن أن تسهم في التنفيذ الفعال لقراراته. ويران أن هذه الجزاءات لا يجب أن تطبق إلا في الحالات الاستثنائية، عندما يوجد تهديد حقيقي للسلام والأمن الدوليين وبعد استنفاد جميع الوسائل المتاحة للتسوية. ويعرب

الوزيران، بصورة خاصة، عن قلقهما للنتائج المترتبة على هذه الجزاءات التي تصيب السكان المدنيين، ويعلنان تأييدهما لمراعاة الحرص في تطبيقها، وتناسبها مع الأخطار الحقيقية القائمة وتحديد زمنها بكل وضوح.

وأكد الوزيران الصلة غير المنقطعة بين الأمن، والحرية، والنمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة التي تشكل أساس التنمية المستدامة.

كذلك أعربا عن تأييدهما لتحقيق التنمية المستدامة العالمية عن طريق تدابير دولية محددة، وأكدا التزامهما بالمبادئ المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأعربا، في هذا الصدد، عن استعداد حكومتيهما للاضطلاع بجهود مشتركة لحماية البيئة.

وأولى الوزيران أهمية كبرى لدور الأمم المتحدة في تعزيز وتنفيذ التعاون الدولي. ورأيا أن من الأهمية بمكان الحث على تعاون يتسم بمزيد من المرونة والشفافية والتنسيق بين المنظمة ومؤسسات بريتون - وودز، والمنظمة الدولية للتجارة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من الكيانات الإقليمية والمتعددة الأطراف.

وأشارا الى أن من الاتجاهات الهامة في أنشطة الأمم المتحدة تنفيذ مبادئ "برنامج للتنمية" الذي حظي بموافقة جميع البلدان الأعضاء والذي يقوم على أساس نهج متكامل إزاء مشاكل التنمية.

ولدى تحليلهما للحالة في أمريكا اللاتينية، أكدا ما تمثله المنطقة، في بنية عالم متعدد الأقطاب آخذ في التشكيل، من أهمية جيوبوليتيكية وأهمية بالنسبة للاقتصاد العالمي. وأشارا إلى أهمية العمليات الجارية في المنطقة من استقرار الحالة السياسية، وتعزيز الأسس الديمقراطية. والنهضة الاقتصادية والتنمية النشطة للتكامل في المنطقة والمنطقة دون الإقليمية. وأكد الطرف الروسي خطة إزاء تنشيط علاقاته المتعددة الأطراف والثنائية مع بلدان المنطقة.

وأعرب الوزيران عن ارتياحهما للتقدم الكبير الذي حققته أمريكا الوسطى عقب انتهاء المنازعات المسلحة، وكررا من جديد دعوتهما إلى المجتمع العالمي كيما يواصل تقديم مساعدته إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية بغية تعزيز الديمقراطية وتشجيع التنمية المستدامة والتكامل.

وأعرب الوزيران عن تأييدهما القاطع لاحترام جميع حقوق الإنسان بما فيها حقوق الأقليات واتفقا على التعاون بغية الإقلال من انتهاكات هذه الحقوق، وكذلك من جميع مظاهر عدم التسامح والوطنية العدوانية والعنصرية.

وفيما يتعلق بعمليات بناء الديمقراطية وتعزيزها، أكدا أهمية دولة القانون القائمة على استقلال السلطة القضائية ووجود مؤسسات انتخابية في إطار التعددية والحرية الكاملة في الإعراب عن الرأي.

وتبادل الوزيران وجهات النظر في التحولات الاجتماعية والسياسية والاصلاحات الاقتصادية الجارية في بلديهما.

ومن أجل تجديد وتوسيع القاعدة القانونية للتعاون بين روسيا وكوستاريكا وقع السيدان إيفيجين م. بريماكوف وفرناندو ف. نارانخو فيالوبوس على اتفاق إلغاء التأشيرات للجوازات الدبلوماسية وجوازات المهام الرسمية وعلى برنامج التعاون الثقافي والعلمي للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. واتفق الوزيران كذلك على مواصلة المحادثات من أجل التعجيل بالتوقيع على الاتفاق التجاري، والاتفاق المتعلق بالتعاون الثقافي والعلمي، واتفاق التعاون في مجال السياحة، واتفاق التعاون في مجال التربية البدنية والرياضة، وكذلك لوضع اتفاق تعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات وغيرها من المؤثرات العقلية.

وقرر الوزيران تكثيف المشاورات السياسية الرفيعة المستوى، وكذلك بين وزارتي خارجية البلدين التي سيسهم فيها البروتوكول المتعلق بالمشاورات السياسية الذي وقع بين الحكومتين أثناء الزيارة.

وأكدا أن روسيا وكوستاريكا تسعيان الى أن تصبح روابطهما الاقتصادية والتجارية فعالة ومباشرة بقدر أكبر. ورحب الوزيران بما حدث مؤخرا من إبرام اتفاق التعاون بين اتحاد كوستاريكا لغرف ورابطات المشاريع الخاصة وغرفة التجارة والصناعة في الاتحاد الروسي، وللاهتمام الشديد الذي أولي لمجموعة من أصحاب المؤسسات التجارية الكوستاريكيين في هذه الزيارة الرسمية.

وأعلن السيدان بريماكوف ونارانخو فيالوبوس تأييدهما لمواصلة الحوار السياسي بين البلدين، وتنمية الروابط بين البرلمانين وأعربا عن ارتياحهما للزيارة التي قام بها النواب الكوستاريكيون لروسيا في أيلول/سبتمبر الماضي.

وأعرب الوزير الكوستاريكي عن شكره للعناية الحارة التي لقيها هو ووفده أثناء زيارته، ووجه الدعوة إلى السيد إيفيجين م. بريماكوف للرد عليها بزيارة رسمية لكوستاريكا في موعد يحدد عن طريق القنوات الدبلوماسية المعتادة.

(توقيع) فرناندو إ. نارانخو فيالوبوس
وزير خارجية
جمهورية كوستاريكا

(توقيع) إيفيجيني م. بريماكوف
وزير خارجية
الاتحاد الروسي

- - - - -